محضر اتفاق

تأكيدا لإستحقاق الزيادة في أجور أعوان الوظيفة العموميّة المتفق في شأنها في محضر 22 سبتمبر 2015، واحتراما للإتفاقيات المبرمة وتقديرا لتضحيات أعوان الوظيفة العموميّة من أجل مصلحة تونس وشعبها وتكريسا لمبدأ الحوار، انعقدت يوم الثلاثاء 6 ديسمبر 2016 جلسة بين وفد من الحكومة ترأسه السيد يوسف الشاهد رئيس الحكومة ووفد من الإتحاد العام التونسي للشغل ترأسه السيد حسين العباسي الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل تمّ الإتفاق خلالها على ما يلي :

1. صرف 50% من الزيادة العامة في الأجور بعنوان سنة 2017 خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى شهر نوفمبر 2017 على أن تصرف كاملة خلال شهر ديسمبر 2017.
2. صرف 50 % من المنحة الخصوصيّة بداية من أفريل 2017 إلى غاية نوفمبر 2017 على أن تصرف كاملة خلال شهر ديسمبر 2017.
3. صرف ما تبقى من الزيادتين العامة والخاصة على امتداد أشهر جانفي وفيفري ومارس 2018، مع صرف الزيادة المتعلقة بالمنحة الخصوصيّة لسنة 2018 في مواعيدها طبقا لما نصّ عليه اتفاق 22 سبتمبر 2015.
4. تطبيق الإتفاقيات المبرمة بين الحكومة والإتحاد العام التونسي للشغل وفقا للإجراءات والتراتيب المعمول بها.
5. مراجعة السلّم الضريبي باعتماد مبدأ العدالة الجبائيّة.
6. استحثاث إجراءات المصادقة على المجلس الوطني للحوار الإجتماعي.
7. فتح جولة من المفاوضات الإجتماعيّة بداية من أفريل 2018.

ويؤكد الإتحاد العام التونسي للشغل على أهمية مقاومة الفساد والتهريب والتهرب الجبائي ويدعم الإجراءات المتخذة في هذا المجال من قبل حكومة الوحدة الوطنيّة ويدعوها إلى سنّ تشريعات رادعة من أجل مجتمع يقوم على النزاهة والشفافيّة والعدالة الإجتماعيّة.

كما يؤكد على ضرورة دعم القطاعات الإستراتيجيّة التي تقدم خدمات للمواطن كالصحة والتعليم والنقل.

وبناء على هذا الإتفاق قرّر الإتحاد العام التونسي للشغل إلغاء الإضراب العام في قطاع الوظيفة العموميّة الذي كان مقررا ليوم الخميس 8 ديسمبر 2016.

تونس في 7 ديسمبر 2016